

انعكاس التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي – دراسة تقييمية  
للتدابير الواردة ضمن قوانين المالية بالجزائر للفترة 2023/2020.

## Reflection of tax measures aimed at expanding the tax base on tax collection - An evaluative study of the measures included in the financial laws in Algeria for the period 2020/2023

بومعد سمية<sup>1\*</sup>، جناي علاء الدين محمد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة لونيبي علي-البليدة2، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، الجزائر، ees.boumad@univ-blida2.dz

<sup>2</sup> جامعة لونيبي علي-البليدة2، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، الجزائر، m.djennai@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2024/07/17

تاريخ القبول: 2024/07/16

تاريخ الاستلام: 2024/02/24

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للتعرف على أهم التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي، وذلك من خلال دراسة تقييمية لأهم التدابير الجبائية التي جاءت ضمن قوانين المالية بالجزائر للفترة 2023/2020 والتي ركزت بشكل مباشر إلى الرفع من الحصيلة الضريبية وتعبئة الموارد الجبائية.

حيث تم التوصل إلى أن الانعكاس كان إيجابياً، إذ تم ملاحظة نسب زيادة فعلية من خلال تحليل الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب. كلمات مفتاحية: تدابير جبائية، قاعدة ضريبية، قوانين المالية، تحصيل ضريبي.

تصنيفات JEL: H26، H21، H30.

### Abstract:

This research paper aims to identify the most important tax measures aimed at expanding the tax base and their impact on tax collection. This is done through an evaluative study of the most important tax measures included in the Algerian finance laws for the period 2020/2023, which directly focused on increasing tax revenue and mobilizing tax resources.

It was found that the impact was positive, as there was a noticeable increase in revenue through the analysis of tax revenues collected by the General Directorate of Taxes.

**Keywords:** tax measures; tax base; finance laws; tax collection.

**Jel Classification Codes :** H26, H21, H30.

## 1. مقدمة :

تعد التدابير الجبائية ضرورة حتمية للمشرع الجبائي من أجل تحقيق عدة مكاسب على الصعيد المالي والاقتصادي، وذلك بما تقتضيه الضرورة من وجوب احداث تغييرات متنوعة، فباعتبار أن الايرادات الضريبية أهم مصدر للخزينة العامة، أصبح البحث عن التغيير بهدف الاصلاح دوما أمر ملح وفي غاية الأهمية سواء شمل ذلك الاصلاح تبسيط مختلف الاجراءات الضريبية، او تعديل القوانين الضريبية أو غير ذلك.

حيث يهدف التغيير بدوره الأول الى تعزيز الحصول على الايرادات الضريبية وضمانها بمختلف الاجراءات لذلك، ومع انتشار التحول الرقمي دعت ايضا الضرورة الى القيام بتغيير بعض الإجراءات الرقمية كاستخدام نظام تصريح الكتروني ونظام دفع الكتروني، والقيام بأداء الدورات التكوينية لتأهيل العامل البشري لذلك، كما يستدعي ذلك الشروع في تحويل مختلف الخدمات الضريبية المقدمة الى شكل رقمي.

ان التدابير الجبائية التي تتضمنها قوانين المالية من شأنها أن تساهم في الرفع من كفاءة التحصيل من جانب وكذا كفاءة الادارة الضريبية من جانب اخر من خلال تغيير بعض النظم التقنية المستخدمة وهذا ما ينتج عنه استدامة في الايرادات العامة والحد من تذبذبها والحفاظ على مستويات مستقرة، خصوصا أنه توجهت التدابير الضريبية مؤخرا الى نشر الرقمنة بشكل واسع وذلك في ظل ما يشهده العالم من تحول رقمي ومستوى من التكنولوجيا، اذ هدف التغيير بشكل أولي الى الانتقال الى نظام التصريح والدفع الالكتروني، كما هدف التغيير الى ضرورة نشر الرقمنة على مختلف الهياكل الضريبية والمباشرة بتطبيقها على أوسع نطاق، بالإضافة الى تبسيط مختلف الاجراءات لضمان ثقة المكلف وتعزيزها للوصول الى نسبة امثال ضريبي، ودعوة المكلف الى الالتزام الى الخدمة الضريبية الالكترونية، حيث تدخل هذه

الاجراءات ضمن نطاق الحفاظ على الايرادات الضريبية وضمائها وكذا زيادة نسب الحصيلة وتطورها بشكل أساسي.

1.1 إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق سنطرح الإشكالية التالية:

ما انعكاس التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2023-2020؟

2.1 الفرضيات: من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضية التالية:

التدابير الجبائية انعكست بأثر ايجابي على التحصيل الضريبي وكانت عامل رئيسي في زيادة نسب الايرادات الضريبية.

3.1 أهداف البحث:

- التعرف على أهم التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية التي تضمنتها الفترة 2023/2020.

- تحليل الإيرادات الضريبية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب، ومعرفة انعكاسها على التحصيل الضريبي.

4.1 منهجية البحث: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال ما تطلبه الموضوع، من خلال التطرق لأهم متغيرات الدراسة، ثم دراسة تحليلية تقييمية للإحصائيات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.

2. ماهية التحصيل الضريبي

1.2 تعريف التحصيل الضريبي:

مجموعة من العمليات التي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة

العامة، ويعني ذلك استيفاء دين الضريبة للدولة. (سيليني و محمد، 2021، صفحة 395)

مجموعة من الإجراءات القانونية، الفنية، والإدارية التي تهدف إلى تحويل الضريبة من

المكلف إلى الخزينة العامة، وتتم وفقا لطرق عديدة، منها ما يتمثل في الشكل النقدي او

تحويلات أو غيرها. (مشقق وبشيش، 2024، صفحة 110)

مجموعة العمليات والإجراءات التي من خلالها يتم نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية طبعاً وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار. (Trotabas , 1967, p. 130)

مما سبق يتضح لنا أن التحصيل الضريبي عبارة عن إجراءات متبعة تهدف إلى تحويل ونقل الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، ويكسب التحصيل الضريبي مكانة بالغة إذ يشكل آخر خطوة لتحصيل الضريبة للمشرع بداية من فرضها.

## 2.2 قواعد التحصيل الضريبي:

وضع المشرع الجبائي قواعد لتحصيل الضرائب واستخلاصها بشكل فعال، وغياها

يؤدي إلى عدم شرعية عملية التحصيل الضريبي، سنذكرها في النقاط التالية:

1.2.2 الواقعة المنشئة للضريبة: وهو السلوك أو المناسبة التي تؤدي لحصول الدولة على الضريبة من طرف المكلف الخاضع لها، ويختلف الفعل المولد للضريبة باختلاف نوع الضريبة. (مباركي، 2021، صفحة 1077)

ف نجد الواقعة المنشأة للرسم على القيمة المضافة مثلاً تختلف باختلاف النشاط الخاضع لها.

2.2.2 الملاءمة في التحصيل الضريبي: وتعني هذه القاعدة وجوب مراعاة المشرع عند فرض الضريبة ملائمة موعد تحصيلها مع موعد تحقيق الدخل للمكلف وذلك حتى يتمكن من دفعها وهو في حالة يسر. (مهوبي، 2014، صفحة 243).

فوجود المكلف في حالة يسر هو ما يجعله يقوم بدفعها في الآجال مع عدم الإحساس بعبئها الثقيل.

3.2.2 الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: ويقصد بهذا المبدأ أن تكون تكاليف التحصيل الضريبي أقل من عائد التحصيل، لأن الزيادة في تلك الأعباء يقلل من المداخيل للخزينة العمومية، ومن أجل تحقيق لا بد من الإدارة الجبائية الالتزام بما يلي:

توظيف الموظفين حسب الحاجة فقط.

استعمال تقنيات وأساليب متطورة وعالية مثل الإعلام الآلي ربها للوقت والجهد

حسن استعمال المطبوعات والمناشير الضريبية عموماً (مباركي، 2021، صفحة 1077)

وتحقيقا لهذا المبدأ أو القاعدة اتجه المشرع لتطبيق كل من التصريح الالكتروني والدفع الالكتروني لما يحققه من مكاسب عديدة أهمها أنه يسمح باختصار كل من الوقت والجهد والتكاليف على المشرع.

### 3.2 أهداف التحصيل الضريبي:

يهدف التحصيل الضريبي لتحقيق: (بن محمد والعزيز، 2022، صفحة 749)

- احداث التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، لأن الإيرادات تمويل الانفاق العام.
- المحافظة على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لميزانية الدولة.
- فرض الضرائب من مهام السلطة العامة وبالتالي هي من تضمن تحصيلها من المكلفين.
- تنظيم شؤون الدولة وتسيير مرافقها.

### 4.2 آليات التحصيل الضريبي:

يعرف التحصيل الضريبي آليات عديدة، سيتم ذكرها وفقا لما يلي:

#### 1.4.2 الدفع مباشرة من طرف المكلف بالضريبة للخصم:

ويعرف بالتحصيل المباشر وهو آلية تمتاز بالاقتصاد في نفقات التحصيل، ويعني قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطالبة إدارة الضرائب بأدائها. (سماعين، 2021، صفحة 19)

ففي الجزائر نجد النظام الضريبي قائم على النظام التصريحي، أي المكلف هو من يقوم بتصريح الضريبة الواجبة عليه ليقوم بدفعها في الآجال المحددة قانونيا، عن طريق الطريقة التقليدية أي نقدا، أو عن طريق الدفع الالكتروني الذي أصبح متوفرا في الجزائر، هذا يعود للمكلف، في حين تترتب غرامات على التسديد في غير الآجال وهذا يختلف من ضريبة إلى أخرى ومن مدة تأخر لغيرها، كما تتغير آجال الضريبة باختلاف نوع الضريبة، إلا أن نجاح التحصيل الضريبي وفق هذه الآلية مرتبط بالوعي الضريبي لدى المكلفين، فرغم ترك المشرع الحرية للمكلفين إلا أن نسبة منهم تقوم بالتهرب من الضريبة.

#### 2.4.2 طريقة الأقساط المقدمة: تسمح هذه الآلية للمكلف بدفع الضريبة المستحقة في شكل

أقساط سواء شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث يلتزم بموجها المكلف بدفع هذه

الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية. (مشقق و بشيش، 2024،  
صفحة 111)

كما تختلف هذه الأقساط باختلاف نوع الضريبة،

3.4.2 طريقة الاقتطاع من المصدر: حسب هذه الآلية يتم تحصيل الضريبة من المكلف عند

النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسلمه، حيث يكلف القانون جهات معينة

بمسؤولية استقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذي لهم عليهم حقوق وتوريدها إلى

الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة.

طبعاً لا يمكن تطبيق هذه الآلية على كل الأنواع من الضرائب، وإنما ضرائب محددة فقط،

والتي لا بد أن يكون بين الشخص المكلف بتحصيل الضريبة والمكلف علاقة حقوق بحيث

يصبح الممول دائن لهذا الشخص. (سماين، 2021، صفحة 20)

مثلاً نجد الضريبة على الأجور وفق هذه الآلية، أي تقتطع الضريبة من أجر المكلف، ويقوم

بهذه العملية المسؤول صاحب العمل عن هذا المكلف.

4.4.2 طريقة إصدار سند التحصيل: تقوم هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد

جداول فردية تتضمن سنة الإخضاع للضريبة وكذا نوع ومبلغ الضريبة والعقوبات المرتبطة بها،

ثم ترسلها إلى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في آجال معينة وعادة ما تلجأ إلى تطبيق

الطريقة بالنسبة للضرائب التي تستدعي طبيعتها ذلك. (سماين، 2022، صفحة 30)

## 5.2 ضمانات التحصيل الضريبي:

يمكن ذكر ضمانات التحصيل الضريبي في النقاط التالية: (خلوفي و بوجريو، 2018)

- دين الضريبة له امتياز بالنسبة لغيره من الديون.
- للإدارة الحق على الاطلاع على مختلف: الأوراق، الملفات، الدفاتر، وحسابات الممولين.
- إذ نص قانون الإجراءات الجبائية على هذا الضمان في مختلف المواد وأشار إليه بصراحة، إذ لا يحق للمكلف عرقلة الإدارة الجبائية أو العون المكلف بذلك عند طلب أي وثيقة كانت.
- الحجز الإداري والاقتطاع من المصدر للضريبة من أموال الممولين.
- لا يجوز المقاصة بين دين الضريبة وبين ديون الممولين الآخرين.
- يتكلف الممول ويلزم بتقديم مختلف الإقرارات المالية عن نشاطاته سواء تلك المالية والتجارية.

- دفع المكلف للضريبة مسبقا وطبعا قبل المطالبة باستردادها، خاصة عند الزيادة عن مقدراتها عملا بالقاعدة 'ادفع ثم استرد'.
  - إعطاء حوافز في شكل خصومات أو مكافآت للملتزمين بدفعها وفي الأوقات المناسبة.
  - عدم وقف دفع الضريبة في أحوال رفع الدعاوي القضائية بخصوصها.
  - توقيع العقوبات البدنية النفسية والمادية والمعنوية عن الممولين الممتنعين عن دفعها.
3. دراسة تقييمية لانعكاس التدابير الجبائية الهادفة لتوسيع القاعدة الضريبية للفترة 2023/2020 على التحصيل الضريبي:

سنحاول من خلال هذا المحور عرض لمختلف التدابير الجبائية والتي تضمنتها الفترة 2023-2020، سنعرض كل سنة على حدى لمعرفة تلك التدابير بشكل مفهوم، وسنركز فقط على التدابير التي هدفت بشكل مباشر لزيادة التحصيل الضريبي وتوسيع الوعاء لضريبي، ثم عرض لجدول يلخص حجم الحصيلة الضريبية من طرف المديرية العامة للضرائب لهذه الفترة لتبيان الفرق بين كل سنة وملاحظة الفرق في نسبة التحصيل والذي شهد تطورا ملحوظا.

1.3 التدابير الجبائية لعام 2020 والتي تضمنها قانون المالية لسنة 2020:

- في إطار ضمان موارد جديدة للخرينة، وخصوصا ضمن سنة 2020 وهي سنة الكوفيد، إذ كان العجز مسيطر عالميا وبالتالي هدفت مختلف التدابير الجبائية لتعزيز الموارد الجبائية وتخفيف عجز الميزانية، وهذا بما اقتضته الضرورة.
- نصت المادة 15 من قانون المالية سنة 2020 على تدرج الأحكام التي تعتبر أرباح الشركات والتي لم تكن سابقا محل تخصيص للرأسمال الاجتماعي للمؤسسة وذلك في اجل 03 سنوات كمداخيل موزعة خاضعة لاقتطاع من المصدر بنسبة 15% محررة من الضريبة.، (في حين تم الغاء هذا الاجراء في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 لتصبح غير خاضعة بعد مرور 03 سنوات، وعليه تستطيع الشركات الاحتفاظ بأرباحها دون الخوف من إخضاعها)

لعل هذا من أحد أسباب تذبذب نسب التحصيل، وارهاق المكلف بالضريبة من جهة أخرى وهو التغيير المستمر للقوانين، دون محاولة المحافظة على تطبيقها لأكثر من سنة، حيث نجد بعض التغييرات تُجرى ضمن قانون المالية السنوي، في حين نجد الغاءها ضمن قانون المالية التكميلي.

- نصت المادة 37 من ق.م لسنة 2020 على الرفع من حقوق الطابع عند إصدار أو تعديل بطاقات اقامة الأجنبي، حيث أصبحت:

6.000دج: للبطاقات المسلمة لمدة سنتين، وعند الضياع أو الاتلاف تسديد غرامة بقيمة 3.000دج.

30.000دج للبطاقات المسلمة لمدة عشر سنوات، وعند الضياع أو الاتلاف تسديد غرامة 6.000دج.

وتسدد الغرامات فضلا عن حقوق التسجيل.

- نصت المادة 38 من ق.م لسنة 2020 على الرفع من حقوق الطابع المطبقة حين إصدار أو تجديد البطاقة الخاصة التي تسلم للأجانب الذين يمارسون نشاطا مهنيا فوق التراب الوطني، حيث أصبحت 30.00دج بدلا 10.000دج، وعند الاتلاف أو الضياع وجوب تسديد ما قيمته 15.000دج.

- نصت المادتين 48 و95 من ق.م لسنة 2020 على انشاء مبدأ فعل التصريح مع تسديد الرسم على القيمة المضافة، وغيرها من الضرائب والرسوم ... والمصرح بها كل شهر، وهذا بهدف تفادي خطر تراجع الإيرادات الضريبية وتمكين قابض الضرائب من التفرغ لتحصيل الضرائب.

2.3 التدابير الجبائية لمنتصف عام 2020 والتي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2020:

جاء ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تدابير بشأن توسيع الوعاء وتحسين المردودية الجبائية سنذكرها ضمن النقاط التالية:

- نصت المادة 10 منه على الرفع من معدل الاقتطاع من المصدر بمعدل 30% المطبق على الشركات الأجنبية العاملة بموجب عقود خدمات.

- نصت المادة 19 منه على الرفع من قيمة التعريفات المطبقة فيما يخص بيع السيارات الجديدة. (يرجى مراجعة المادة لإلقاء الضوء على الجداول بشكل تفصيلي).



- نصت المادة 21 على اخضاع للرسم على القيمة المضافة بمعدل 19% عوضا عن المعدل المنخفض بالنسبة لمجمعات المركبات المفصلة CKD و SKD المخصصة للصناعات التركيبية للسيارات.

- نصت المادة 08 منه على اضافة التكاليف المتعلقة بالإيجار ذو الطابع السكني وايجار السيارات ومصاريف الاسفار وغيرها... الخ بين العناصر المشكلة لنهج الحياة من اجل تحديد القاعدة الجزافية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك إتماماً لأحكام المادة 98 من قانون الضرائب المباشرة، إذ أن هذه العناصر تستعمل لتحديد الوعاء المتعلق بالضريبة على الثروة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المشار إليهم ضمن نص المادة 274 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة.

- جاء ضمن نص المادة 43 من ق.م.ت لسنة 2020 اقصاء أنشطة فرع التركيب والتجميع من النظام التفضيلي لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية وتلك المعروفة باسم CKD وذلك ما يلغي المادة 88 من قانون المالية التكميلي لسنة 2017.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن تلك التدابير هدفت بشكل مباشر مثل ما أشار اليه المشرع الجبائي إلى الرفع من الحصيلة من خلال توسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع بعض المعدلات الضريبية وكذا الرفع من بعض التعريفات والاستغناء عن المعدل المنخفض والتفصيلي.

3.3 التدابير الجبائية الرئيسية لسنة 2021 والذي تضمنها قانون المالية 2021، والتي تدخل ضمن الإصلاحات الرامية الى توسيع القاعدة الضريبية أيضا:

- نصت المادة 02 على ادراج أرباح البيع في الدخل الإجمالي القابل للتبادل.
- نصت المادة 10 على تعديل قاعدة مكاسب رأس المال على الممتلكات المحتفظ بها لمدة 10 سنوات وإدخال جدول أنصبة جديد على أساس اعفاء ضريبي سنوي يقدر بنسبة 05% منذ السنة الثالثة وحتى 50% كحد أقصى.

- نصت أيضا المادة 10 على وضع حد لقبول الهبات من السلطات الضريبية والذي يعد على أساسه تعتبر الهبات للأقارب من الدرجة الثانية وما فوق وكذلك لأطراف ثالثة على أنها تحويلات للأصول بمقابل.

- كما نصت نفس المادة 10 على تعريف قاعدة احتساب مكاسب رأس المال من مبيعات الأسهم مع ادخال القيمة السوقية كعنصر مقبول لتحديد سعر البيع.

- نصت المادة 80 منه على ادراج مؤسسات التعليم العالي في نطاق الضريبة على مبيعات منتجات الطاقة.

4.3 التدابير الجبائية الرئيسية لسنة 2022 والتي تضمنها قانون المالية 2022، التي دخلت ضمن نطاق توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي:

على غرار سنتي 2020 و2021 وما تضمنته من تدابير تهدف بدرجة أولى لتوسيع القاعدة الضريبية وكذا ضمان تحصيل الإيرادات، لم يشر قانون المالية لسنة 2022 صراحة لتدابير تنص على زيادة الحصيلة الضريبية، لكن سنحاول في النقاط التالية عرض لبعض التدابير الجبائية:

- انشاء نظام مبسط للمهن الحرة، حيث يتم اخضاع هذه الفئة للضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة، عوضا عن الضريبة الجزافية الوحيدة، في حين صدر في قانون المالية التكميلي لنفس السنة عن إمكانية خضوع هذه الفئة للضريبة الجزافية الوحيدة.

- استحداث حد أدنى للضريبة بقيمة 10.000 دج على المداخيل الفلاحية وذلك على غرار الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن الغير تجارية.

5.3 التدابير الجبائية الرئيسية لسنة 2023 والتي تضمنها قانون المالية سنة 2023، والتي تدخل ضمن الإصلاحات والتغييرات الهادفة لتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية:

- نصت المادة 18 منه على الرفع لمبلغ الحد الأعلى لحقوق الطابع إلى قيمة 10.00 دج بعد ما كانت سابقا 2500 دج.

- بالنسبة للضرائب الغير مباشرة نصت المادة 22 على ادراج السيجارة الالكترونية للخضوع للرسم الداخلي على الاستهلاك بمعدل 40% على غرار المنتجات التبغية الأخرى، كما نصت المادة 25 على الرفع من تعريفه رسم المرور على الكحول والخمور بالموازاة.

بالاستنتاج للأحكام نرى أن تم توسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع الحد الأعلى لبعض الرسوم، كما تم إضافة ضرائب ورسوم أخرى، وكان العمل على الضرائب المباشرة والغير مباشرة في نفس الوقت.

6.3 التدابير الجبائية الرئيسية لسنة 2023 والتي تضمنها قانون المالية سنة 2023، والتي تدخل ضمن الإصلاحات والتغييرات الهادفة لتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية:

- نصت المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024 على رفع معدل الضريبة الإضافية على أرباح شركات صناعة التبغ مع مراعاة معدل الادمج في عملية صناعة المواد التبغية وذلك كالتالي:

معدل 16% عندما يكون معدل الادمج يساوي أو يفوق 40%.

معدل 20% عندما يكون معدل الادمج أقل من 40%.

- نصت المادة 72 من قانون المالية لسنة 2024 على رفع تعريفات الرسم الإضافي على المنتجات التبغية من 37 دج إلى 50 دج عن كل علية وإعادة تخصيص عائداتها على النحو التالي:

14 دج لفائدة صندوق الاستعجال ونشاطات العلاجات الطبية، 21 دج لفائدة صندوق مكافحة السرطان، 04 دج لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات للعمال الأجراء، 11 دج لفائدة ميزانية الدولة.

- نصت المادة 87 من قانون المالية لسنة 2024 على رفع معدل مساهمة التضامن على الواردات من المواد الأولية والمدخلات المستخدمة في صناعة المنتجات التبغية، وذلك من أجل زيادة إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد، إذ تم رفع المعدل بنسبة 5% بدلا

من معدل 02%، على عمليات استيراد المواد الأولية وكذا المدخلات المستخدمة في صناعة المنتجات التبغية.

- نصت المادتين 15 و25 من قانون المالية لسنة 2024 على: استحداث الرسم المحلي للتضامن محل الرسم على النشاط المحلي، يعتبر هذا الرسم عائد كلياً لفائدة الجماعات المحلية دون سواها.

- نصت المادتين 17 و26 من قانون المالية لسنة 2024 على: توسيع مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة للشركات المدنية المهنية التي تقل إيراداتها المهنية أو تساوي 8 ملايين دينار جزائري، واستبعاد المكلفين الذي قاموا بالاكتمال المتأخر لتصريحهم التقديري بموجب الضريبة الجزافية الوحيدة من حق الاستفادة من الدفع بالتقسيط للضريبة، لتقتصر الاستفادة من هذا الحق على المكلفين بالضريبة الذين يكتتبون بتصريحاتهم في الآجال المحددة.

- نصت المادة 28 من قانون المالية لسنة 2024 على مراجعة تعريفات رسم التسجيل القضائي. (يرجى مراجعة المادة من أجل التطرق لهذه التعريفات بشكل مفصل)

في حين سيتم عرض الوضعية الشاملة للتحصيل الضريبي الخام وفق احصائيات مقدمة من المديرية العامة للضرائب وذلك للسنوات 2020/2021/2022/2023، مع ذكر سنة 2019 في الجداول من أجل تبيان الفرق فقط.

7.3 الوضعية الشاملة للتحصيل الضريبي الخام – للفترة 2020/2023 من طرف المديرية العامة للضرائب DGI:

الجدول رقم (01): التحصيل الضريبي الخام لمديرية الضرائب DGI الوحدة: ملايين الدينارات دج

التحصيل حتى	التحصيل حتى	التطور % *	التحصيل حتى	التطور % **	التحصيل حتى	التطور % ***	التحصيل حتى	التطور % ****	
31.08.20	31.08.20	22	31.08.20	20	31.08.20	19	31.08.20		
1.223.713	953.532	28.3	972.801	25.8	977.265	25.2	1.056.007	15.9	-1 الضرائب المباشرة
86.415	66.340	30.3	60.540	42.7	49.899	73.2	63.629	35.8	-2 حقوق التسجيل

انعكاس التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي – دراسة تقييمية

للتدابير الواردة ضمن قوانين المالية بالجزائر للفترة 2023/2020.

									والطابع
31.8	298.236	42.6	275.611	31.3	299.271	15.4	340.676	392.970	3- الرسم على القيمة المضافة
24.0	42.941	19.1	44.726	17.5	45.310	11.6	47.731	53.256	4- الرسم الداخلي على الاستهلاك
50.4	82.498	54.6	80.228	1.6	122.100	0.7	123.157	124.065	5- الرسم على المنتجات البترولية
188.3	14.160	81.9	22.448	47.4	27.698	9.6	37.251	40.827	6- الضرائب الغير مباشرة
66.4	13.619	15.3	19.641	9.1	20.768	11.7	20.275	22.656	7- إيرادات مختلفة للميزانية
741.0	3.145	101.1	13.151	112.5	12.448	20.1	22.016	26.450	8- إيرادات أخرى للرسم على رقم الأعمال
/	/	123.1	2.096	49.0	3.138	63.5	2.860	4.675	9- رسم الفعالية والاستهلاك وبيع المنتجات الطاقوية
11.6	26.423	94.5	15.166	7.0	27.561	7.0	27.576	29.502	10- إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية

بومعد سمية، جناي محمد علاء الدين

والحسابات الخاصة									
اجمالي المدخلات الجباية العادية 10-1 لل DGI	25.2	1.600.658	33.6	1.500.231	25.9	1.591.637	22.1	1.641.413	2.004.529
اجمالي المدخلات الجباية العادية DGI باستثناء الضريبة على الأجور	31	1.083.411	44	982.983	34	1.060.594	21	1.171.572	1.418.719
الجباية البتروولية الخام	121.9	1.796.236	185.9	1.394.013	134.9	1.696.443	19.2	3.344.201	3.985.691
المجموع الخام	76.3	3.396.985	107.0	2.894.244	82.2	3.288.079	20.2	4.985.614	5.990.220

المصدر (1): المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023.

مع وجوب ذكر الملاحظات التالية:

\*\*\*\* سنة 2023/2019، \*\*\* سنة 2023/2020، \*\* سنة 2023/2021، \* سنة

2023/2022.

ملاحظة: ستم استبعاد الجباية البتروولية من التحليل كون التدابير تشير الى التحصيل العادي، وكون الجباية البتروولية مرتبطة بعوامل خارجية أسعار النفط والتي تعرف تغيرات عديدة.

وعليه كشف تحليل الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب (DGI) خلال الثماني أشهر الأولى من عام 2023 عن زيادة إيجابية بنسبة 22.1%، وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من سنة 2022، حيث بلغت 2004.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 71% من المبلغ الإجمالي للإيرادات الجبائية العادية.

وعند مقارنة تلك الإيرادات الجبائية العادية في نفس الفترة مع تلك المحصلة في سنة 2019، تم ملاحظة زيادة قدرت ب 25.2%. بالنسبة للإيرادات الجبائية العادية المحصلة من المديرية العامة للضرائب خارج الضريبة على الأجور شهدت تطورا ملحوظا، حيث بلغت نسبة زيادة تقدر ب 21% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبنسبة زيادة تقدر ب 31% من سنة 2019. إن المبالغ المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب مع النسب تؤكد فعليا وجود نسبة زيادة فعلية، مما ينعكس إيجابيا على مختلف التدابير التي قام بها المشرع، طبعاً ذلك في ظل تطبيقها من طرف المكلفين والإدارة على حد سواء. إن التدابير الجبائية التي شهدتها الفترة 2023/2020 قدمت انعكاساً إيجابياً على التحصيل الضريبي،

### 8.3 تدابير جبائية أخرى تدخل ضمن الفترة 2023/2020:

إلى جانب تلك التدابير الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية، قاع المشرع أيضاً باتباع تدابير أخرى من أجل تعبئة الإيرادات الضريبية والتي قامت بنشرها المديرية العامة للضرائب، وتمثلت في:

- تمكين العنصر البشري من القيام بمهامه على أكمل وجه وذلك بتقديم دورات تكوينية حيث استفاد خلال سنتي 2022 و2023، 1941 موظف من التكوين في إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية، و6248 موظف من دورات تحسين المستوى، ومن أجل تعزيز العنصر البشري تم الاستفادة من 372 منصب مالي لجميع الرتب خلال سنة 2023، وهذا وفق احصائيات المديرية العامة للضرائب.
- أيضاً إلى جانب ذلك قام المشرع الجبائي خلال الفترة 2023/2020 إلى ضرورة نشر الرقمنة لتشمل كل الإدارات الضريبية، حيث تم توفير نظام جبايتك على مختلف الهياكل، ليصبح التصريح والدفع الإلكتروني خياراً حتمياً للمكلف بالضريبة، كما تم توفير نظام مساهمتك على مستوى المراكز التي لم تتوفر فيها نظام جبايتك، حيث وُجِب الإشارة انه نظام جبايتك متوفر فقط في بعض المديريات والمراكز، ونظام جبايتك متوفر في بعضها الآخر.

- كما أُلزم قانون المالية 2021 على تقديم الكشف التلخيصي الإلكتروني ERA، وتضمنته المادتين 16 و 05 من قانون المالية لسنة 2021.
- نشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع الجبائي ومختلف القوانين الجبائية من خلال موقع المديرية العامة للضرائب، الذي أصبح يوفر المعلومة الجبائية بسهولة للمكلف بالضريبة الإلكترونية فقط، كما عملت المديرية على الأخذ بأراء المكلفين وتطوير من جودة الخدمات الضريبية، وعلى حسب احصائيات المديرية العامة للضرائب لقد تم نشر 53 نص تنظيمي خلال الفترة 2021 حتى 2023. ومجمل قوانين المالية للسنوات.
- يتم تسيير مواقع التواصل الاجتماعي بشكل منتظم مما يسمح للمكلف بسهولة الاطلاع على مختلف الأمور الضرورية.
- تعزيز العلاقة مع المكلفين بالضريبة من خلال تنظيم الملتقيات الإعلامية حول مختلف مواضيع الساعة في الجباية، ومع المتعاملين الاقتصاديين أيضا من خلال معرفة اهم الصعوبات التي تواجههم، كما تم وضع صندوق الكتروني لتقديم الانشغالات.
- انشاء المجلس الوطني للجباية في 10 جويلية 2023 والذي يعتبر هيئة استشارية لمختلف المسائل الجبائية.
- إطلاق الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم عبر الاقتراع والتحويل، بطاقة ما بين البنوك CIB أو البطاقة الذهبية.

#### 4. خاتمة:

عمل المشرع الجبائي خلال الفترة 2023/2020 على تدابير جبائية متنوعة منها ما هي تسهيلات للمكلفين بالضريبة، ومنها ما هي إجراءات لتعزيز الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، في حين ركزت بشكل أساسي على تعبئة الموارد الجبائية، وكذا الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، وضمان الإيرادات الضريبية من أجل تمويل الانفاق العام، فضمن الضريبة التي تعتبر أهم مورد للدولة هو الهدف الأساسي، وتخفيف عجز الميزانية



#### 1.4 النتائج:

- تضمنت التدابير الجبائية للفترة 2023/2020 جملة متنوعة من الاجراءات، منها ما تعلق بالرقمنة ومنها ما تعلق بشكل مباشر بتعبئة الموارد الجبائية.
- ان التدابير الجبائية انعكست بشكل إيجابي على التحصيل الضريبي وذلك من خلال ملاحظة نسب إيجابية في الحصيلة الجبائية الخام.
- تأتي التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية في كل قانون مالية نظرا لأهمية هذه التدابير على مستوى الحصيلة الضريبية.
- الحصيلة الضريبية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب شهدت تطورا ملحوظا وبنسب عالية خلال آخر ثلاث سنوات.
- شهدت الحصيلة الضريبية نسب تطور ملحوظة وهذا عائد لعدة عوامل لكن لا بد من اعتبار التدابير الجبائية كعامل رئيسي.

#### 2.4 التوصيات:

- وجوب انتهاز أفضل الأساليب لتحصيل الضرائب التي تعتمد على مبدأ الاقتصاد في النفقات.
- العمل على نشر الوعي الضريبي فيما يخص الدفع الالكتروني من خلال التدابير الجبائية.
- الوقوف من طرف المشرع على الوسط الضريبي والتأكد من مدى تحقيقه للتدابير الجبائية.
- العمل على نشر تدابير متعلقة بالرقمنة أكثر، وحث المكلف على انتهاز الخدمات الرقمية.
- العمل على الأخذ بعين الاعتبار لآراء المكلف وتحسين الخدمات الضريبية المقدمة فضاء ثقة المكلف هو ضمان لتحصيل الضريبة.

- عدم استحداث تغييرات ما بين قانون مالية رئيسي وتكميلي، كإنشاء ضريبة ثم الغاءها، أو الغاء ضريبة ثم إعادة تأسيسها إذ ذلك يرهق المكلف ويعرقل إجراءات التحصيل الضريبي.

#### 5. قائمة المراجع:

- بوجريو عبد القادر، خلوفي سفيان.(2018). دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)- دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية ميله. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد 05، العدد01.
- رابح بن محمد، و قتال عبد العزيز. (2022). واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية - مديرية الضرائب برج بوعريج أنموذجا للفترة 2013-2021. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد07، العدد2.
- سيليني، جمال الدين، طالبي محمد (2021). أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل ازمة جائحة كورونا - دراسة حالة نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، مجلد 07، العدد02.
- عيسى سماعيل . (2022). جباية ومحاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية ومحاسبية. الجزائر: الصفحات الزرقاء .
- عيسى سماعيل. (2021). تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري، المجلد 08، العدد02.
- محمد الصالح مباركي. (2021). التحصيل الضريبي واقع وآفاق. مجلة الإحياء، مجلد 21، العدد 29.
- مراد مهبوي. (2014). اجراءات تحصيل الضريبة أي فعالية. مجلة التوصل في الادارة والاقتصاد والقانون، مجلد 20، عدد02.
- مشقق الحسين. بشيش عبد المالك. (2024). إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة بالفترة 2008-2022. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 07، العدد02.
- Trotabas, I. (1967). Finances publiques. (Daloz, Éd.) paris.